

العلاقات العراقية - التركية قبل عام ٢٠٠٣: المحددات التاريخية والأبعاد السياسية والأمنية

الاسم: حبيب قيس جعفر التميمي

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه في جامعة مازندران مكان العمل: تدريسي في جامعة ديالى

التخصص: العلاقات الدولية

اشراف: أ.د. حسين رفيع

القسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجامعة: جامعة مازندران الموقع: بابلسر، مازندران، إيران

(Habbeb Qaise)

hbyba2194@gmail.com

(International Relations)

(University of Mazandaran)

h.rafie@umz.ac.ir

المستخلص

تناقش هذه الدراسة طبيعة العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا في المرحلة الممتدة من تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ حتى عام ٢٠٠٣. تُسلط الدراسة الضوء على الجذور التاريخية التي أطرت هذه العلاقة بدءاً من حسم نزاع ولاية الموصل عام ١٩٢٦، مروراً بجهود التعاون الإقليمي والأحلاف العسكرية كـ "ميثاق سعد أباد" و"حلف بغداد". كما تستعرض التحولات السياسية الناجمة عن قيام النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨، والانعكاسات الجيوسياسية والأمنية خلال الثمانينيات والتسعينيات، ولا سيما الملف الكردي ونشاط حزب العمال الكردستاني (PKK)، إضافة إلى ملفات النفط والمياه. وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات بين البلدين تحكمها موازنة بين هاجس الأمن القومي والمصالح الاقتصادية المتبادلة. **الكلمات المفتاحية:** العلاقات العراقية - التركية، قضية الموصل، حلف بغداد، حزب العمال الكردستاني، خط جيهان النفطي، الجيوبوليتيك.

Abstract

This study examines the nature of bilateral relations between Iraq and Turkey during the period of transition from the establishment of the modern Iraqi state in 1921 to 2003. It also reviews political trends surrounding the republican system in Iraq and the political transformation of 1958, as well as the geopolitical and strategic repercussions throughout the 1990s, particularly concerning the Kurdish issue and the activities of the Kurdistan Workers' Party (PKK), in addition to the oil alliance. The study concludes that relations between the two countries are governed by a balance between national security concerns and mutual economic interests. • **Keywords:** Iraqi-Turkish relations, Mosul issue, Baghdad Pact, Kurdistan Workers' Party, Ceyhan oil pipeline, geopolitics.

المقدمة

تكمّن طبيعة العلاقات التركية - العراقية كونها تنطلق من عمق تاريخي طويل، إذ شهدت تلك العلاقة متغيرات عدة، وحالات من الشد والجذب فنجدتها متقاربة تارة ومتباعدة تارة أخرى، فإن عدم استقرار العلاقة الثنائية بين طرفين جاء نتيجة التحولات التي شهدتها العراق بين الآخر والتي سنفصلها في هذا البحث .

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في التذبذب الحاد والشد والجذب الذي رافق مسار العلاقات العراقية - التركية قبل عام ٢٠٠٣؛ إذ تأرجحت العلاقات بين التعاون الإستراتيجي الوثيق والفتور والنزاع الأمني.

أهمية البحث

: تكمن في فهم التراكم التاريخي والجيوستراتيجي للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق، وتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في صياغة التحالفات والتفاهات الأمنية والاقتصادية.

أهداف البحث:

● تتبع الجذور التاريخية والمراحل التي مرت بها العلاقات الثنائية منذ تأسيس الدولة العراقية.

● تحليل أثر التحولات السياسية والأحلاف العسكرية في استقرار المنطقة.

● تقييم أبعاد الملف الأمني والقومية الكردية والروابط الاقتصادية والمائية بين بغداد وأنقرة.

فرضية البحث: يفترض البحث أن المصالح الاقتصادية والجغرافية الثابتة شكلت صمام أمان لاستمرار التفاهات العراقية - التركية، رغم الاختلافات الأيديولوجية والتهديدات الأمنية الحدودية المتعاقبة.

المنهجية: تم اعتماد المنهج التاريخي التحليلي لتتبع التطور الزمني للعلاقات، ومنهج التحليل الجيوستراتيجي لمعالجة الملفات الأمنية والاقتصادية.

خطة البحث :

المبحث الأول : الجذور التاريخية ونشأة العلاقات الثنائية (١٩٢١ - ١٩٣٩) المبحث الثاني : العلاقات السياسية والأمنية خلال العقود العفائية والأحلاف (١٩٤٠ - ١٩٥٨)

المبحث الثالث : البنية السياسية والأمنية العراقية قبل عام ٢٠٠٣

المبحث الأول الجذور التاريخية ونشأة العلاقات الثنائية (١٩٢١ - ١٩٣٩)

مفهوم العلاقات الثنائية ينصرف إلى مجمل علاقات التفاعل التي يمكن أن تقوم بين دولتين. ومع أن جوانب مهمة من هذه العلاقات تكون ذات طبيعة مختلفة، اقتصادية وثقافية وغيرها، إلا أن البعد السياسي غالباً ما يكون حاضراً فيها بشكل ملحوظ ومؤثر. وعادة ما تكون هذه العلاقات شأنها شأن العلاقات الدولية وتلك التي تعتمدها السياسة الدولية هي علاقات تفاعل سياسي تتطوي على نمط من التعاون الودي أو من التنافس والصراع أو كليهما معاً بنسب ودرجات مختلفة في أوقات وظروف مختلفة بين دولتين أو أكثر، والتي ينتج عنها مجموعة تأثيرات سياسية في سلوك الأطراف المتفاعلة والنظام السياسي الإقليمي والدولي (سليم ، ٢٠٢١ ، ص ٢٩٨-٢٩٩) وتتطلب تركيا من موقعها الاستراتيجي، والتي تعد قوة اقتصادية كبيرة ومنافسة حتى للدول الأوروبية، تصدر للعراق الكثير من المنتجات الأساسية، مع تواجد كبير للشركات التركية التي تساهم في عمليات إعادة الإعمار وبناء البنية التحتية للعراق، فضلاً عن ذلك أن أهم أنابيب النفط التي يصدرها العراق تمر عبر موانئ تركيا، مما يجعلها تسيطر على مصدر دخل مالي كبير، وبالتالي فالعراق يعتمد على تركيا، وهذا الاعتماد الاقتصادي يرتبط بالاستقرار السياسي للمنطقة والعراق (الطائي، ، ١٨ فبراير/ شباط ٢٠١٨) يقع العراق وتركيا في موقع محوري في المجال الجغرافي، الأمر الذي أعطاهما ميزة أن يلعبا دوراً في المجال الجيوستراتيجي. ويضاف على موقع تركيا أن المياه تحيط بها من ثلاث جوانب، مما يجعلها تسيطر على الممرات المائية وتتحكم بمضيقين مهمين هما البوسفور والدردينيل، كونهما معبراً إلى أوروبا، كما أن تركيا تعد معبراً موصلاً بين الشرق والغرب يفصلهما البحر الأسود من شرق البحر المتوسط (روبيج، ، ٢٠٠٤، ص ٦) ونشأ الخلاف التركي العراقي حول لواء الموصل بعد الحرب العالمية الأولى، إذ انتهجت الجمهورية التركية بقيادة أتاتورك سياسة التقارب مع الغرب، إلا أن النزاع حول السيادة على الموصل بقي العامل الأهم في سياستها تجاه العراق. وقد طالبت تركيا باستعادة الإقليم، معتبرة أن غالبية سكانه من الأكراد المرتبطين بشرياً بالولايات التركية الجنوبية، وعدت فصله تهديداً لأمنها. ومع إصرار بريطانيا على ضم الموصل إلى العراق وعدم التوصل إلى اتفاق حول الحدود، رُفعت القضية إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٥. وبعد التحقيق، تقرر ضم الموصل إلى العراق واعتماد "خط بروكسل" حداً فاصلاً بين البلدين، لتنتهي بذلك المطالب التركية بالولاء (حسن، ١٩٨٩، ص ٧٦-٧٨) من منظور تاريخي، يمكن القول إن السياسة التركية تجاه العراق قد مرت بعدة مراحل منذ تأسيس الجمهورية التركية. وهنا لن يكون التصور دراسة تاريخية للفترة بقدر ما يعيننا التطرق لها لفهم طبيعة السياسة التركية، والعوامل المؤثرة فيها وصولاً إلى الفترة قيد الدراسة، ولتشكل عاملاً هاماً لفهم المرحلة التالية. وتتسم هذه الفترة التاريخية إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى: وتمتد منذ البدايات الأولى لقيام الجمهورية حتى توقيع معاهدة الموصل عام ١٩٢٦. وقد اتسمت هذه المرحلة بالعلاقة النزاعية، متأثرة بنتائج الحرب العالمية الأولى والخلافات الحدودية حول الموصل.

المرحلة الثانية: والتي يمكن وصفها بعلاقات التعاون، امتدت منذ اتفاقية الموصل حتى انهيار حلف بغداد، أي حوالي ثلاثة عقود.

المرحلة الثالثة: وهي التي تلت انهيار حلف بغداد وامتدت حتى بداية السبعينات. وهذه المرحلة اتسمت بالمد القومي العربي، وما كان له من انعكاس على العلاقات التركية - العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص.

المرحلة الرابعة: فقد تمثلت بعودة العلاقات الطبيعية التركية مع العالم العربي، وذلك بفعل حماية مصالحها القومية. وشكلت البداية لمرحلة تعزيز العلاقات مع العراق في عقد الثمانينات، وامتدت منذ منتصف عقد السبعينات حتى نهاية عقد الثمانينات (حسن، ١٩٩٨م، ص ٧٨).

بالرغم من بعض المميزات للحدود الطبيعية الجبلية إلا أن هناك بعض السلبات المؤثرة على طبيعة الحدود الجبلية لوعورتها وصعوبة إجراء أي عمل عسكري ودخول المجاميع المسلحة ضد السلطات التركية، تعاني تركيا من حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي تتواجد معظم قواعده في شمال العراق وتحديداً في إقليم كردستان العراق، والذي طالما استهدف القوات التركية من هذه القواعد للحزب، مما يعطي مبرراً لتركيا لاجتياح الأراضي العراقية في شمال العراق لتدمير مواقع ومناطق تركز حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذريعة التي اتخذتها وكذلك شجعت الدولة تركيا على إقامة تكتلات عسكرية داخل الحدود العراقية في مناطق العمادية وبامرني، وبالإضافة مما ذكر هناك أهداف جيوبوليتيكية للسياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط والعراق على وجه الخصوص التي تتمحور مع القضية الكردية وأن تكون تركيا ممراً للنفط الخام من الأراضي العراقية إلى الموانئ التركية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط عبر ميناء جيهان التركي الذي يمر عبر المناطق الشمالية في العراق. إن النظرة الجيوبوليتيكية للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية عبر الدول الإقليمية المجاورة لها وخصوصاً في العراق هي (صالح، ٢٠٢٤، ص ٣٩٢ - ٣٩٥):

١. تخلص من تواجد حزب العمال الكردستاني (PKK) على حدودها بكل الطرق سواء كانت قانونية بتعاونها مع الحكومة العراقية أو غير قانونية عبر الاجتياح العسكري للمناطق التي يتواجد فيها الحزب.

٢. عدم السماح لإقامة دولة كردية في جميع الدول الإقليمية المجاورة ومنها العراق لعدم وحدة الأراضي العراقية.

٣. الأهمية الجيوبوليتيكية لمصادر الطاقة عبر إقامة شبكة من الأنابيب النفطية لنقل مصادر الطاقة عبر الأراضي التركية على البحر المتوسط إلى أوروبا.

المبحث الثاني العلاقات السياسية والأمنية خلال العقود العاقبة والحداف (١٩٤٠ - ١٩٥٨)

١. موقف تركيا من حركة مايس ١٩٤١ وشعار الانفتاح:

اتخذت تركيا موقف الحياد خلال الحرب العراقية - البريطانية وحكومة دفاع الوطن برئاسة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، وقامت بدور الوسيط الدبلوماسي بين بغداد ولندن.

٢. معاهدة الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٤٦:

وقّع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد معاهدة الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٤٦، التي وضعت أسس التعاون السياسي والأمني، وتضمنت بروتوكولات خاصة بتنظيم مياه نهر الفرات والمراقبة المشتركة للفيضانات والأمطار.

٣. تأسيس حلف بغداد (١٩٥٥):

شهدت العلاقات العراقية - التركية في شباط عام ١٩٥٥ مرحلة جديدة من التطور حين دخل البلدان إلى (معاهدة الدفاع المشترك)، وتضمنت التعهد بالتعاون لصد أي عدوان قد يقع على تركيا والعراق سواء من داخل المنطقة أو من خارجها (السباعي، ١٩٨٦، ص ١٤٠ - ١٨١)، استناداً إلى حق الدفاع الشرعي الذي أقرته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وقد انضمت إليه كل من المملكة المتحدة وباكستان وإيران، كما انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها عضواً مراقباً، وسميت تلك المعاهدة بـ (حلف بغداد) (سمائل، ٢٠٠١، ص ٧٠) تم توقيع بروتوكول بين تركيا والدول العربية، وبدأ التعاون عام ١٩٤٦ عندما اتفقت تركيا والعراق على مراقبة الأمطار وأدوارها بصورة مشتركة بموجب معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي عقدت بين الطرفين. وتعد هذه البروتوكولات أولى الاتفاقيات الموقعة بين تركيا والقوى المنتدبة السابقة (فرنسا وبريطانيا) نيابة عن سوريا والعراق، وكانت تهدف إلى منع الغرق. وكان الاستثناء الوحيد هو الخلاف بين تركيا وسوريا عام ١٩٥٦ عندما قررت سوريا بناء سد "الرسن" العالي، وقد صدر رد من المسؤولين الأتراك بقلق بشأن السد، وما بين ما تركه العثمانيون وما وصف العرب بـ "هؤلاء هم خونة"، طعنوا الأتراك في الظهر، في إشارة إلى ممارسة الشريف حسين القوات البريطانية لإنهاء الاحتلال العثماني في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى، ولكن

الأمر ليس كذلك على الإطلاق، إذ قاتلت القبائل العربية في الكثير مما كانت تسمى الولايات العثمانية جنباً إلى جنب مع القوات العثمانية، ولكن انحسار العثمانيين وهزيمتهم في الكثير من المواقع الإقليمية الأخرى هو الذي ساعد القوات الأوروبية على الانتصار، وبالتالي عزز الشعار الأتاتورك (وداعاً أيها الشرق وأهلاً أيها الغرب) الاعتقاد لدى العرب بأن المرحلة العثمانية لم تكن بالقطع سوى مرحلة استعمارية جائرة شأنها شأن الموجات الاستعمارية المتلاحقة، ولم تكن امتداداً لمرحلة الخلافة الإسلامية على الإطلاق) وهيب، ٢٠١٢، ص ٤٣) وفي عام ١٩٤٦ وقع (نوري السعيد) رئيس الوزراء العراقي الأسبق معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين، وشهدت العلاقات العراقية - التركية في شباط عام ١٩٥٥ مرحلة جديدة من التطور حين دخل البلدان إلى (معاهدة الدفاع المشترك)، وتضمنت التعهد بالتعاون لصد أي عدوان قد يقع على تركيا والعراق سواء من داخل المنطقة أو من خارجها (السباعي، ١٩٨٦، ص ١٤٠ - ١٨١)، استناداً إلى حق الدفاع الشرعي الذي أقرته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وقد انضمت إليه كل من المملكة المتحدة وباكستان وإيران، كما انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها عضواً مراقباً، وسميت تلك المعاهدة بـ (حلف بغداد) (سمائل، ٢٠٠١، ص ٧٠). ظلت العلاقات الدبلوماسية التركية مع الأقطار العربية محدودة جداً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، باستثناء تطور العلاقات مع العراق. وكانت معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين البلدين سنة ١٩٤٦ حدثاً تاريخياً مهماً، وذلك لأنها وضعت أسساً للتعاون السياسي والأمني والاقتصادي بين البلدين. هذا فضلاً عن وضع الأسس بين الطرفين لحل قضية نهر الفرات (إبراهيم، مراد: ١٩٨٦، ص ٢١٨-٢١٩) وخلال هذه الفترة تطورت العلاقات بين البلدين سياسياً واقتصادياً، وكذلك حل مشكلة أو قضية نهر الفرات. وكذلك في هذه الفترة اعترفت تركيا بالنظام الجديد بعد التغيير داخل تركيا وخارجها، إذ كانت تركيا غير راضية عن الحكومة الجديدة ولكن اعترفت بالنظام الجديد سنة ١٩٥٨ الذي يدير بالانسحاب من حلف بغداد (الداوود، ١٩٨٩، ص ٤) للموروث التركي (من خلال الإمبراطورية العثمانية) علاقات قديمة مع العراق، فيرتبط شعبها بالشعب العراقي بروابط سياسية وثقافية واقتصادية ودينية، منذ حقبة زمنية ليست بالقصيرة والتي ترجع إلى أيام الإمبراطورية العثمانية عندما كان العراق جزءاً من أراضي الدولة العثمانية وتحت سيطرتها (عبد الحسين، ٢٠١٢، ص ١٧). والذي كان بمثابة نقلة نوعية في تعزيز العلاقات التركية العراقية، واسترجاع الخط التاريخي للعلاقة حتى العام ١٩٥٨، على أثر تغيير النظام في العراق وتحوله من نظام حكم ملكي إلى النظام الجمهوري، حيث أعلن العراق انسحابه من حلف بغداد عام ١٩٥٩، وتم نقل مقر الحلف من بغداد إلى أنقرة وتغيرت اسم المعاهدة إلى (المعاهدة المركزية) بذلك في آب ١٩٥٩ (العبيدي، ١٩٨٦، ص ٢٧) ومع قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وإنهاء النظام الملكي وتأسيس النظام الجمهوري، كان موقف تركيا من الثورة أن وجهت قواتها نحو الحدود العراقية، إلا أن الاتحاد السوفيتي حذر تركيا من مغبة القيام بأي اعتداء على العراق. وفي هذه المرحلة أصاب العلاقات العراقية - التركية نوع من الفتور، وفي آذار ١٩٥٩ أعلنت الحكومة العراقية خروج العراق من حلف بغداد (العبيدي، ١٩٨٦، ص ٢٨) شهد مطلع الستينيات بروز بعض المشاكل بين العراق وتركيا، حيث تدمرت تركيا من تسرب الأسلحة إلى المتمردين الأكراد في العراق الذين شددوا في خطوط مقاومتهم وقدموا طلبات جديدة، واضطرت الحكومة العراقية في نهاية المطاف إلى اتخاذ إجراءات ضد "الحركة البرزانية" (بكر وآخرون، ١٩٩١، ص ٢٩٤) وإزاء ذلك قامت الطائرات العراقية بقصف القرى التركية التي استخدمت مأوى للمتمردين الأكراد، وأسفرت العمليات الجوية تلك عن سقوط طائرتين عراقيتين. أدت هذه التطورات المستجدة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والعراق. وجرت تسوية للمشاكل الدبلوماسية بين البلدين بعد دفع العراق التعويضات للقرى التركية المتضررة جراء الهجمات الجوية العراقية (النعمي، ١٩٨٢، ص ٨) وبعد إسقاط الرئيس العراقي "عبد الكريم قاسم" وإيصال "حزب البعث العربي الاشتراكي" إلى السلطة بقيادة "عبد السلام عارف" في عام ١٩٦٣، بدأت المحاولات لإقامة الوحدة بين العراق وسوريا، وإقامة اتحاد يضم العراق وسوريا ومصر. وجرت مفاوضات لقيام اتحاد فيدرالي. وجاء الرد التركي معادياً لقيام أي اتحاد أو أي تجمع كبير يقع على حدودها الجنوبية، لاعتقادها بأن ذلك يشكل خطراً مباشراً على مصالحها، ويقوي مركز العراق وسوريا في خلافتهما ومشاكلهما معها. وأخذ الفعل التركي المعادي يتصاعد في تعبئة حلف "السنطو" (CENTO) ضد الاتحاد الثلاثي ومحاولة إجهاضه، إذ دعت تركيا إلى اجتماع طارئ للجنة العسكرية في الحلف عقد في اسطنبول في نفس العام باسم (استراتيجية الدفاع الإقليمي في حالة وقوع عدوان أجنبي)، وضم الاجتماع رئيس هيئة قيادة القوات المشتركة الأمريكية، ورئيس هيئة الدفاع البريطانية، ورؤساء قيادات القوات المشتركة في كل من تركيا وإيران وباكستان (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١٨٠).

المبحث الثالث البيئة السياسية والأمنية العراقية قبل عام ٢٠٠٣

أحدث الموقف التركي أزمة حادة في العلاقات التركية - الأمريكية، فقد أكد (بول ولفويتز) نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق قائلاً: "إن تركيا ارتكبت خطأ كبيراً لعدم فتح أبوابها للقوات الأمريكية في الحرب على العراق" (سلمان، ٢٠٠٦، ص ٢٦٣) فضلاً عن ذلك لم يكن بعيداً عن الملاحظة وجود رغبة تركية أكيدة وتحرك سياسي فعلي لإخضاع شمال العراق للنفوذ التركي إن لم يكن اقتطاعه وضمه بحجة ملاحقة نشاطات حزب العمال

الكرديستاني وما عمليات الغزو المستمرة للأراضي الشمالية وطرح فكرة إقامة مناطق عازلة سوى خطوات تهديدية تأمل تركيا في أن تقضي بالنهاية إلى تحقيق أهدافها كلاً أو جزءاً (هليل، ٢٠٠٣، ص ١٢). وقد سعت تركيا للقيام بدور الوساطة بين العراق وإيران لإنهاء الحرب، ومنها مشاركة تركيا في لجنة المساعي الحميدة التي شكلتها منظمة المؤتمر الإسلامي حول الحرب. وفي هذا السياق أشار رئيس الجمهورية التركية كنعان إيفرين (الأسبق ١٩٨٠ - ١٩٨٩) قائلاً: (إلى جانب الأضرار التي تلحقها هذه الحرب التي وصلت إلى أبعاد خطيرة، فقد بذلت تركيا وباكستان جهوداً مكثفة لإنهاء هذه الحرب) (السويداني، ٢٠٠٢، ص ٢٥) فضلاً عن ذلك قيامهم على ترسيخ مبدأ الانعزالية في توجهات سياستهم الخارجية تجاه الدول العربية وسعيهم الدؤوب نحو الانفتاح على الغرب والاحتكاك بالثقافة الغربية، وتطبيقها فكرياً باسم الوطنية المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، ص ٣٠-١٩) وفي أيلول ١٩٨٠ اندلعت حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، وهي واحدة من أكثر حروب القرن العشرين إزهاقاً للأرواح وتدميراً للبنى التحتية وتأثيراً في منطقة الشرق الأوسط من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة (التميمي، ٢٠١٠، ص ٢٠٥). وقد سعت تركيا للقيام بدور الوساطة بين العراق وإيران لإنهاء الحرب، ومنها مشاركة تركيا في لجنة المساعي الحميدة التي شكلتها منظمة المؤتمر الإسلامي حول الحرب. وفي هذا السياق أشار رئيس الجمهورية التركية كنعان إيفرين (الأسبق ١٩٨٠ - ١٩٨٩) قائلاً: (إلى جانب الأضرار التي تلحقها هذه الحرب التي وصلت إلى أبعاد خطيرة، فقد بذلت تركيا وباكستان جهوداً مكثفة لإنهاء هذه الحرب) (السويداني، ٢٠٠٢، ص ٢٥). فرض الجوار الجغرافي الذي يجمع بين العراق وتركيا على صانع القرار السياسي لدولة العراق ربط علاقات اقتصادية وتاريخية وثقافية منذ القدم (شبال، ٢٠١٢، ص ٤). واللافت للنظر أن جميع الحكومات التركية المتعاقبة على الحكم منذ عام ١٩٩١ كانت تتبنى خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية سواء أخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل أراضيها أو عمليات عسكرية في شمال العراق (معوض، ١٩٩٨، ص ١٥١). حيث دأبت تركيا على خرق حرمة الأراضي العراقية بحجة تعقب المسلحين من حزب العمال الكردستاني (هليل، ٢٠٠٣، ص ١٥١) ويبدو أن لتركيا أهدافاً من تلك العمليات منها ما يمكن تسميته بالرغبة في استعراض القوة من جانب تركيا وقيادتها ومؤسستها العسكرية إزاء العراق وتأکید اختلال توازن القوى لصالحها بعد ما لحق بقدرات العراق التقنية والعسكرية من تدمير أو تجميم بسبب الحرب على العراق (رضوان، ٢٠٠٦، ص ٢٥) فقد أعلنت تركيا في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٢ رسمياً أنها أقامت منطقة أمنية في شمال العراق وذلك لمنع تسلل متمردي حزب العمال الكردستاني، كما أكدت أنها أقامت مع (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية نظاماً أمنياً إلكترونياً على الحدود العراقية. الأمر الذي أثار الحكومة العراقية التي اعترضت على التدخل التركي في شمال العراق، وعملت على تقديم مذكرات عدة للاحتجاج على الموقف التركي، كما طالب العراق بضرورة عقد قمة عربية بسبب التدخل التركي في شمال العراق، في حين أكدت تركيا أن هناك تنسيقاً مع الحكومة العراقية حول التدخلات التركية في شمال العراق وذلك ما نفاه مندوب العراق في الجامعة العربية (مولي، ٢٠٠٥، ص ٥٦) أن التدخلات العسكرية التي تقوم بها تركيا في شمال العراق بقيت مستمرة وفي آذار ١٩٩٥ قامت بأكبر عملية عسكرية في تاريخها في شمال العراق إذ ادعت أن الهدف من هذه العملية توجيه ضربة استباقية إلى حزب العمال الكردستاني إلا أن مما لا شك فيه أن تركيا تحاول تحقيق أهداف أخرى أولها إقامة منطقة أمنية على غرار المنطقة التي أقامت (إسرائيل) في جنوب لبنان ومما لا شك فيه أن هناك دوراً إسرائيلياً في الخطة التركية (المشهداني، ٢٠٠٥، ص ٥٥) كان للتغيرات التي مرت بها العلاقات العراقية - التركية، والمواقف التركية إزاء العراق وعلى مدى سنين سابقة - يمكن توضيح مستقبل هذه العلاقة لاسيما في ظل الموقف التركي لتقسيم العراق وقيام الدولة الفيدرالية مع وجود خلافات تركية مع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والخشية من تمرد الأكراد وتركيا، الدعوة لقيام دولة كردية في المستقبل داخل تركيا (أوغلو، ٢٠١٠، ص ٦٢-٦٤) بالرغم من بعض المميزات للحدود الطبيعية الجبلية إلا أن هناك بعض السلبات المؤثرة على طبيعة الحدود الجبلية لوعورتها وصعوبة إجراء أي عمل عسكري ودخول المجاميع المسلحة ضد السلطات التركية، تعاني تركيا من حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي تتواجد معظم قواعده في شمال العراق وتحديداً في إقليم كردستان العراق، والذي طالما استهدف القوات التركية من هذه القواعد للحزب، مما يعطي مبرراً لتركيا لاجتياح الأراضي العراقية في شمال العراق لتدمير مواقع ومناطق تمركز حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذريعة التي اتخذتها وكذلك شجعت الدولة تركيا على إقامة ثكنات عسكرية داخل الحدود العراقية في مناطق العمادية وبامرني، وبالإضافة مما ذكر هناك أهداف جيوبوليتيكية للسياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط والعراق على وجه الخصوص التي تتمحور مع القضية الكردية وأن تكون تركيا ممراً للنفط الخام من الأراضي العراقية إلى الموانئ التركية المطلة على البحر الأبيض المتوسط عبر ميناء جيهان التركي الذي يمر عبر المناطق الشمالية في العراق. إن النظرة الجيوبوليتيكية للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية عبر الدول الإقليمية المجاورة لها وخصوصاً في العراق هي (صالح، ٢٠٢٤، ص ٣٩٢ - ٣٩٥):

١. تخلص من تواجد حزب العمال الكردستاني (PKK) على حدودها بكل الطرق سواء كانت قانونية بتعاونها مع الحكومة العراقية أو غير قانونية عبر الاجتياح العسكري للمناطق التي يتواجد فيها الحزب.
٢. عدم السماح لإقامة دولة كردية في جميع الدول الإقليمية المجاورة ومنها العراق لعدم وحدة الأراضي العراقية.
٣. الأهمية الجيوبوليتيكية لمصادر الطاقة عبر إقامة شبكة من الأنابيب النفطية لنقل مصادر الطاقة عبر الأراضي التركية على البحر المتوسط إلى أوروبا.
- وقد وضع أحد الكتاب العراقيين كتاباً تحت عنوان (تاريخ العلاقة بين العراق وتركيا) أشار فيه إلى أن: "مياه دجلة والفرات تربط العراق وتركيا برابطة الأخوة".

الذاتة والتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة:

١. **أسبقية العامل الأمني:** أثبتت التجربة التاريخية أن الهاجس الأمني والحدودي (قضية الموصل سابقاً، ثم ملف PKK لاحقاً) ظل المحرك الرئيس للسياسة التركية تجاه العراق.
٢. **مرونة المصالح الاقتصادية:** شكلت اتفاقيات النفط عبر ميناء جيهان والمبادلات التجارية صمام أمان حافظ على حد أدنى من العلاقات حتى في أوقات التباين الأيديولوجي.
٣. **أثر المتغيرات الدولية:** تأثرت العلاقات العراقية - التركية بشكل مباشر بمسار الأحلاف الدولية (حلف بغداد، الاستراتيجيات الأمريكية) والتحولت السياسية الداخلية في بغداد وأنقرة.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد، إبراهيم و مراد، خليل، العلاقات العراقية - التركية ١٩٢١-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٦.
٢. بكر، فاضل وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١.
٣. التميمي، عبد المالك، أضواء على تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، دار القوطاس، الكويت، ٢٠١٠.
٤. توفيق، سعد حقي، السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
٥. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٢.
٦. الداود، محمود علي، العلاقات العربية - التركية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
٧. الزبيدي، محمد حسين، موقف تركيا من القضايا العربية، بغداد، ٢٠١٢.
٨. السباعي، عصام، حلف بغداد والعلاقات الإقليمية، منشورات جامعة بغداد، ١٩٨٦.
٩. ستار، جاسم، تاريخ الحدود العراقية - التركية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد ١٢، ٢٠١٨.
١٠. سليم، علي، التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٢١.
١١. السويدي، عبد الجبار، المواقف العراقية من الأزمات الإقليمية، الموصل، ٢٠١٠.
١٢. صالح، محمد، الجيوبوليتيك التركي والقضية الكردية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٥، ٢٠٢٤.
١٣. النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠١.
١٤. وهيب، حميد، الموروث العثماني والسياسة التركية المعاصرة، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٢.